دائرة الآثار العامة

استراتيجية إدارة الإرث الأثري في الأردن

٢٠١٤ - ٢٠١٨

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

دائرة الآثار العامة

دائرة الآثار العامة

استراتيجية إدارة الإرث الأثري في الأردن

٢٠١٤ - ٢٠١٨

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي ٣

إدارة الإرث الأثري في الأردن ٥

أهمية الإرث الأثري وإدارته ٧

المبادئ الأساسية ٩

تحليل الوضع القائم ٢

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات ٢

البيئة لقانونية ٢

الوضع المؤسسي ٢

الموارد البشرية والمالية ٢

الإطار الاستراتيجي للعمل ١٩

الرؤية، الرسالة، الأهداف ٢٢

الهدف الاستراتيجي (١): الحفاظ على الموارد الأثرية بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية ٢١

الهدف الاستراتيجي (٢): تطبيق مبدأ الاستخدام المستدام وأفضل الممارسات في إدارة الإرث الأثري والمتاحف ٢٢

الهدف الاستراتيجي (٣): توفير بيئة قانونية ومؤسسية ممكّنة لإدارة الإرث الأثري ٢٣

الهدف الاستراتيجي (٤): تعزيز الوعي والدعم لأهمية الإرث الأثري والثقافة المتحفية وقيمها ٢٤

الهدف الاستراتيجي (٥): توفير الموارد المالية والبشرية للاستفادة من الإرث الأثري للأردن ٢٨

بيان بالأدوار والشراكات ٢٢

التوجه المستقبلي ٣٢

الدعم المطلوب ٢٢

ملحق المصطلحات ٣٤

١ الملخص التنفيذي

يزخر الأردن بثروة غنية بالآثار والمواقع الأثرية التي تشهد على تاريخه العريق كمركز لتقاطع الحضارات والأمم التي مرت عبره تاركة وراءها بصمتها الخاصة من ثقافة وفنون ونبوغ. ويجسد هذا المخزون الأثري المتراكم عبر آلاف السنين نشأة وتطور الكثير من الأديان والثقافات والمجتمعات وعلوم الاقتصاد، كما يضفي على الأردن صفات فريدة تجعله بمثابة متحف مفتوح مانحاً إمكانية التوصل إلى فهم أعمق للثقافات والديانات المتعددة من خلال دراسته دراسة وافية.

ولذلك يعتبر الإرث الأثري واحداً من أقوى الموارد السياحية في الأردن، كما تعتبر الآثار التي تشهد على التاريخ الحافل لهذه المنطقة وتعطي صورة متميزة عن كنز لا يضاهى، حيث وجدت في الأردن آثارٌ تعود إلى أقدم العصور بدءً بالعصور الحجرية فالبرونزية فالحديدية فاليونانية ومن ثم الرومانية والبيزنطية ولغاية الفترات الإسلامية.

إنّ السياحة في الأردن وعلى رأسها السياحة الثقافية هي الرافد الأكبر للاقتصاد الإنتاجي، إلا أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة هذه المساهمة وذلك بتحسين إدارة واستخدام موارد الأردن الثقافية وفي الوقت نفسه المحافظة عليها وضمان ديمومتها.

وترمي الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن للسنوات ٢٠١١-٢٠١٥ إلى مضاعفة مردود الاقتصاد السياحي في الأردن بحلول عام ٢٠١٥. ومع أن الأردن يتمتع بمجموعة وافرة من المقاصد السياحية إلا أن السياحة الثقافية تشكل عامل الجذب الأكبر للسياح والأكثر ربحية حتى الآن. وفي هذا السياق يبدو منطقياً أنه لتحقيق الهدف الذي تنشده الاستراتيجية الوطنية للسياحة لا بُدّ من الاستثمار في مجال السياحة الثقافية لتحقيق أكبر مردود اقتصادي محلي.

إلا أنه لا ينبغي النظر إلى قيمة هذا الإرث الأثري من حيث مردوده الاقتصادي فقط، فإذا قُدّم بشكل لائق وذي صلة مع مجريات أمور الحياة في يومنا هذا، فإنه سيعمل على تعزيز الشعور بالفخر الوطني ويقوي حس الانتماء وتقديم الدعم لحماية هذا الإرث من قبل المجتمعات المحلية.

تهدف الاستراتيجية إلى تحديد رؤية مستقبلية لإدارة موارد الإرث الأثري في الأردن، بحيث تستقرىء هذه الرؤية الزيادة في الاهتمام بهذه الثروة الثقافية المتنوعة في الأردن الأمر الذي يقود إلى توفير أفضل السبل إضافة إلى تقديمها وتفسيرها والحفاظ عليها وصيانتها لنصل في نهاية المطاف إلى سياحة فاعلة ومستدامة.

إنّ السياحة الثقافية وقطاعها واسعٌ وثروة الأردن في هذا المجال ضخمة، وهناك العديد من الأطراف الذين يلعبون أدواراً في الحفاظ على موارد الأردن الثقافية وترويجها والاستمتاع بها سواء كانت موارد مادية أو غير مادية. وعلى الرغم من تناولها دور الأطراف المعنية المختلفة، إلا أن هذه الاستراتيجية تركز بشكل خاص على الآثار وكيفية الحفاظ عليها وتعزيز إدارتها من خلال دائرة الآثار العامة.

إدارة الإرث الأثري في الأردن

عَرّف قانون الآثار الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ المادة (٢) البند "أ" على أن "الأثر" أي شيء منقول أو غير منقول أنشأه أو صنعه أو خطه أو نقشه أو بناه أو إكتشفه أو عدله إنسان قبل سنة ١٧٥٠ ميلادية بما في ذلك المغاور والمنحوتات والمسكوكات والفخاريات والمخطوطات وسائر أنواع المصنوعات التي تدل على نشأة وتطور العلوم والفنون والصنائع والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات السابقة أو أي جزء أُضيف إلى ذلك الشيء أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ. والبند "ب" أي شيء منقول أو غير منقول مما هو منصوص عليه في البند "أ" من هذا التعريف يرجع تاريخه الى ما بعد سنة ١٧٥٠ ميلادية ويعلن الوزير أنه "أثر" بقرار يتم نشره في الجريدة الرسمية. والبند "ج" البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ستمائة ميلادية.

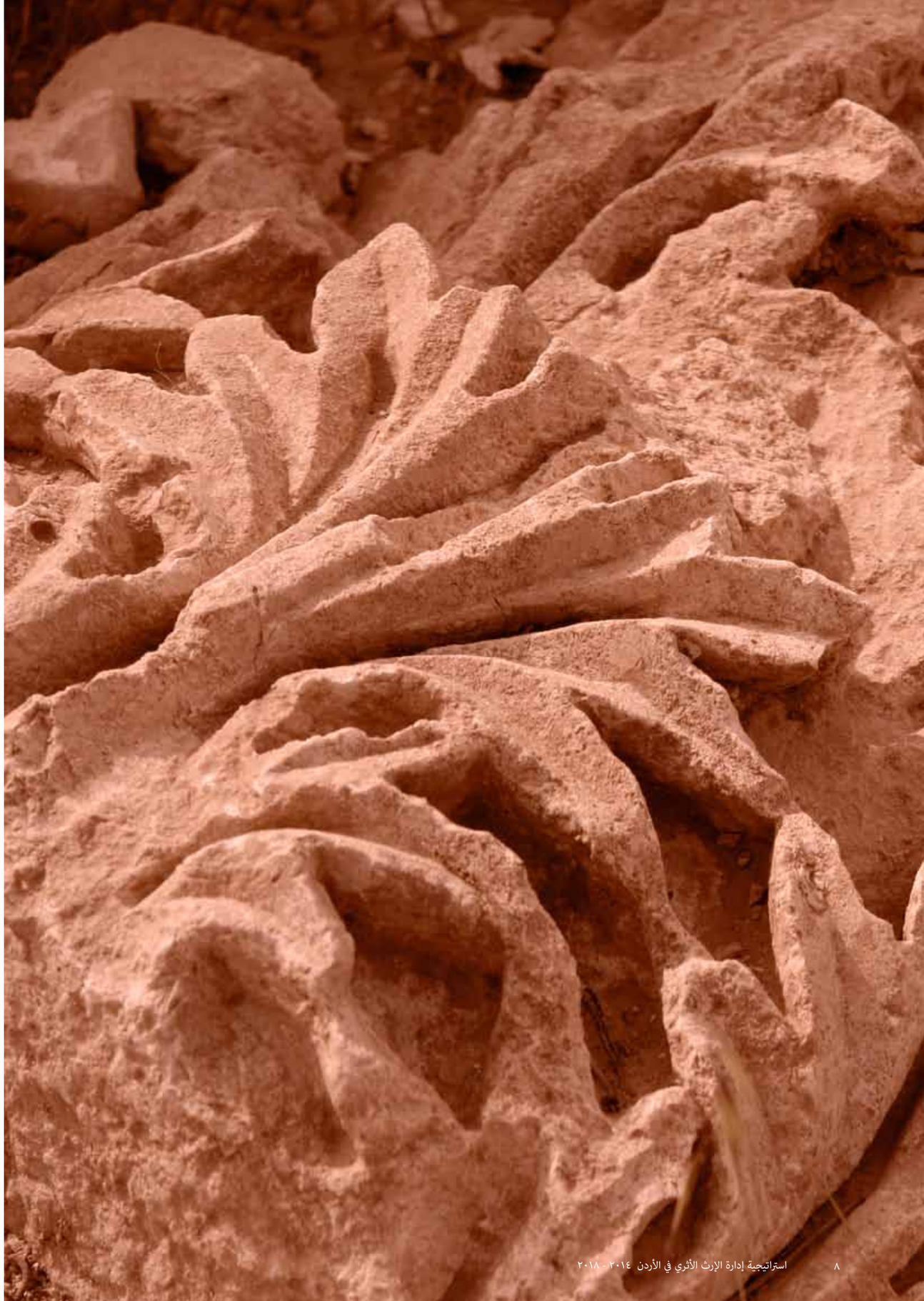

أهمية الإرث الأثري وإدارته

لقد شهدت المنطقة التي يقع الأردن ضمنها نشوء الديانات التوحيدية الثلاثة الرئيسة في العالم، كما كانت مهداً للحضارات السابقة امتدت سيطرتها عبر القارات وازدهرت لقرون قبل أن تحل مكانها حضارات أخرى. لقد ربط الاتساع الجغرافي للحضارات السابقة تاريخ الأردن بتاريخ العديد من الأمم حول العالم، وأدت هذه الصلة إلى منح إرث الأردن الأثري بُعداً عالمياً واهتماماً كبيراً وبالتالي أصبح محط جذب للسياح . وعلاوة على ذلك فإن روعة هذا الإرث الجلية للجميع تجذب السياح ذوي الاهتمامات الأخرى وليس بالضرورة الاهتمامات الثقافية.

أدرجت الاستراتيجية الوطنية للسياحة مفهوم "سلسلة القيمة المضافة للسياحة" الذي يُعرِّف التجربة السياحية من بدايتها إلى نهايتها (كما يبين الرسم أدناه). إن الحلقة الرئيسة في هذه السلسلة هي "مناطق الجذب والأنشطة" والتي تؤدي إلى تشجيع السياحة إلى الأردن. إن الدور الذي يجب أن يضطلع به الإرث الأثري لمنح قيمة سياحية يكمن في تزويد قطاع السياحة الأردني بمواقع فريدة تتمتع بمزايا جاذبة ومستحبة لدى الجميع.

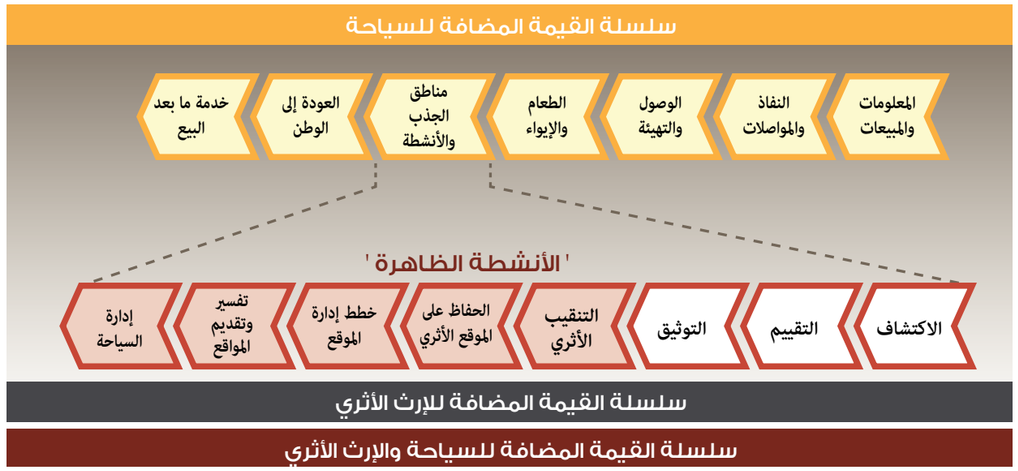

سلسلة القيمة المضافة للسياحة والإرث الأثري

بوجود هذا الكم الهائل من الموارد الثقافية التي تتمتع بجاذبية نادرة، يمكن تحقيق الكثير عبر تطويرها لتصبح وجهة سياحية جاذبة، والتحدي الذي يواجه الأردن هو كيفية تنفيذ أنشطة تعمق سلسلة القيمة المضافة للإرث الأثري ببراعة وإتقان. وإذا ما تم تحقيق ذلك سيصبح الأردن مركزاً سياحياً جاذباً على المستوى العالمي مما يؤدي إلى تعزيز مواقع الجذب الأساسية في سلسلة القيمة المضافة للسياحة.

تحمل فئة "الأنشطة الظاهرة" المشار إليها باللون الرمادي في سلسلة القيمة المضافة الاقتصادية للإرث الأثري أثراً مباشراً على تجربة السائح وانطباعه عن الموقع، بمعنى أن نتائج هذه الأنشطة تكون ملموسة لدى السائح.

وعليه يجب أن يعتمد تطبيق كل من حلقات سلسلة القيمة المضافة للإرث الأثري على أي موقع أثري اعتماداً على حالة ذلك الموقع. وقد تم تحديد أربع حالات محتملة لأي موقع:

- موقع خضع للتنقيب وهو قيد الاستخدام: تم التنقيب في الموقع ويجري استخدامه حالياً كنقطة جذب سياحي.
- موقع خضع للتنقيب، إلا أنه غير مستخدم: تم التنقيب في الموقع بشكل جزئي أو كلي ولكنه لا يستخدم كنقطة جذب سياحي.
- موقع لم يخضع للتنقيب: تم تحديد الموقع لكنه لم يخضع لعمليات التنقيب.
- موقع لم يخضع للتنقيب ولكن سيجري استخدامه: تمَّ تحديد الموقع لكنه لم يخضع للتنقيب، وقد تم تصنيفه كموقع معد للخضوع للتنقيب لتلبية حاجة معينة (لكونه مَعلماً واحداً من مجموعة مواقع أويتمتع بأهمية تاريخية معينة تتطلب إلقاء الضوء عليه).

ويحدد الجدول أدناه قابلية تطبيق «سلسلة القيمة المضافة للإرث الأثري» على المواقع الأثرية بناءً على حالة كل منها.

سلسلة القيمة المضافة للسياحة والإرث الأثري		حالة الموقع			
		خضع للتنقيب ومستعمل	خضع للتنقيب وغير مستعمل	لم يخضع للتنقيب	لم يخضع للتنقيب ولكن سيجري استخدامه
١	الاكتشاف	✓	✓	✓	✓
٢	التقييم	✓	✓	✓	✓
٣	التوثيق	✓	✓	✓	✓
٤	التنقيب الأثري	✓			✓
٥	الحفاظ على الموقع الأثري	✓	✓		✓
٦	خطط إدارة الموقع	✓			✓
٧	تفسير وتقديم المواقع	✓			✓
٨	إدارة السياحة	✓			✓
٩	الإشراف والحماية	✓	✓	✓	✓

أمّا حلقة «الاكتشاف» فهي أمر مفروغ منه إلا أنّها أدرجت في الجدول بهدف الشمولية حيث إنّ الموقع غير المكتشف هو غير معروف وبالتالي لا يعامل بمقتضى «سلسلة القيمة المضافة».

تتطلب المواقع الأثرية التي خضعت لعمليات التنقيب الأثري جهداً كبيراً للحفاظ عليها، ومن جهة أخرى يجب أن تبقى المواقع التي لم تخضع للتنقيب على حالها محمية ومندثرة تحت طبقات التربة التي تراكمت فوقها عبر الزمن بشكل طبيعي إلى أن يتم الالتزام بالحفاظ عليها.

المبادئ الأساسية

تأخذ حماية هذه المواقع أوجه متعددة وهي عملية مستمرة تبدأ منذ لحظة الكشف عن إحدى المواقع الأثرية ، بحيث تتضمن أعمال الصيانة والترميم وحماية الموقع الأثري من السرقة وأعمال التخريب وتأثير العوامل الجوية والعوامل الطبيعية الأخرى، إضافة إلى سوء الاستخدام الذي يهدد بدوره استدامة هذا الموقع أو ذاك.

إن الغرض من هذه الاستراتيجية هو إحداث تغيير جوهري في كيفية إدارة الإرث الأثري وتسخيره لمنح الأردن نطاقاً كاملاً من الفوائد، وفي الوقت نفسه التركيز على الآثار وكيفية تعزيز حمايتها وإدارتها من خلال دائرة الآثار العامة. لدى تحضير هذه الاستراتيجية ، تم التوصل إلى عدد من المبادئ التي حددت معالم العمل المستقبلي في مجال الإرث الأثري بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للسياحة[1]. وتعنى الاستراتيجية الوطنية للسياحة بحماية مستقبل الموارد الأثرية وتعميم الفائدة على كافة شرائح المجتمع وعقد الشراكات كوسيلة لتطوير إدارة الإرث الأثري وتعزيز تنافسية الأردن في مجال السياحة على المستوى الإقليمي والعالمي.

ومبادئ هذه الاستراتيجية هي:

أ استدامة الموارد

ينبغي الاستفادة والتفاعل مع الإرث الأثري بطريقة لا تهدد بقائه للأجيال القادمة ولا تقلل من قيمته الثقافية والتاريخية ولا تغير في صفاته ونسيج تكوينه.

ب التنافسية على الصعيد العالمي

إن منح السائح تجربة ذات مستوى عالمي هو العامل الأساسي لتعزيز تنافسية المنتج الأثري الأردني أمام منافسة إقليمية متزايدة في مجال السياحة الثقافية، والابتكار والتميز يشكلان الأساس لذلك.

ج إشراك المجتمع

يقدم الإرث الأثري فرصاً قيّمة للمجتمعات المحلية من خلال مشاركتهم في تقدير قيمة الإرث الأثري المرتبط بهم من ناحية وفرص العمل التي يتيحها لهم من ناحية أخرى، ولذلك يجب التأكيد على انتفاع المجتمع بأكمله من إرث الأردن الأثري ضمن ضوابط تضمن الاستدامة والحفاظ على هذا الإرث.

د الشراكات

الشراكات هي عبارة عن وسيلة لتعزيز كفاءة الأطراف المعنية وزيادة المصادر المتاحة لتحسين إدارة الإرث الأثري، لا سيما الشراكات مع القطاع الخاص والتي لم تُفعّل لغاية الآن في الأردن كما يجب لغياب الأُطُر القانونية التي تنظم هذه العلاقة.

١ صدور نظام إدارة المواقع السياحية، نظام رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤

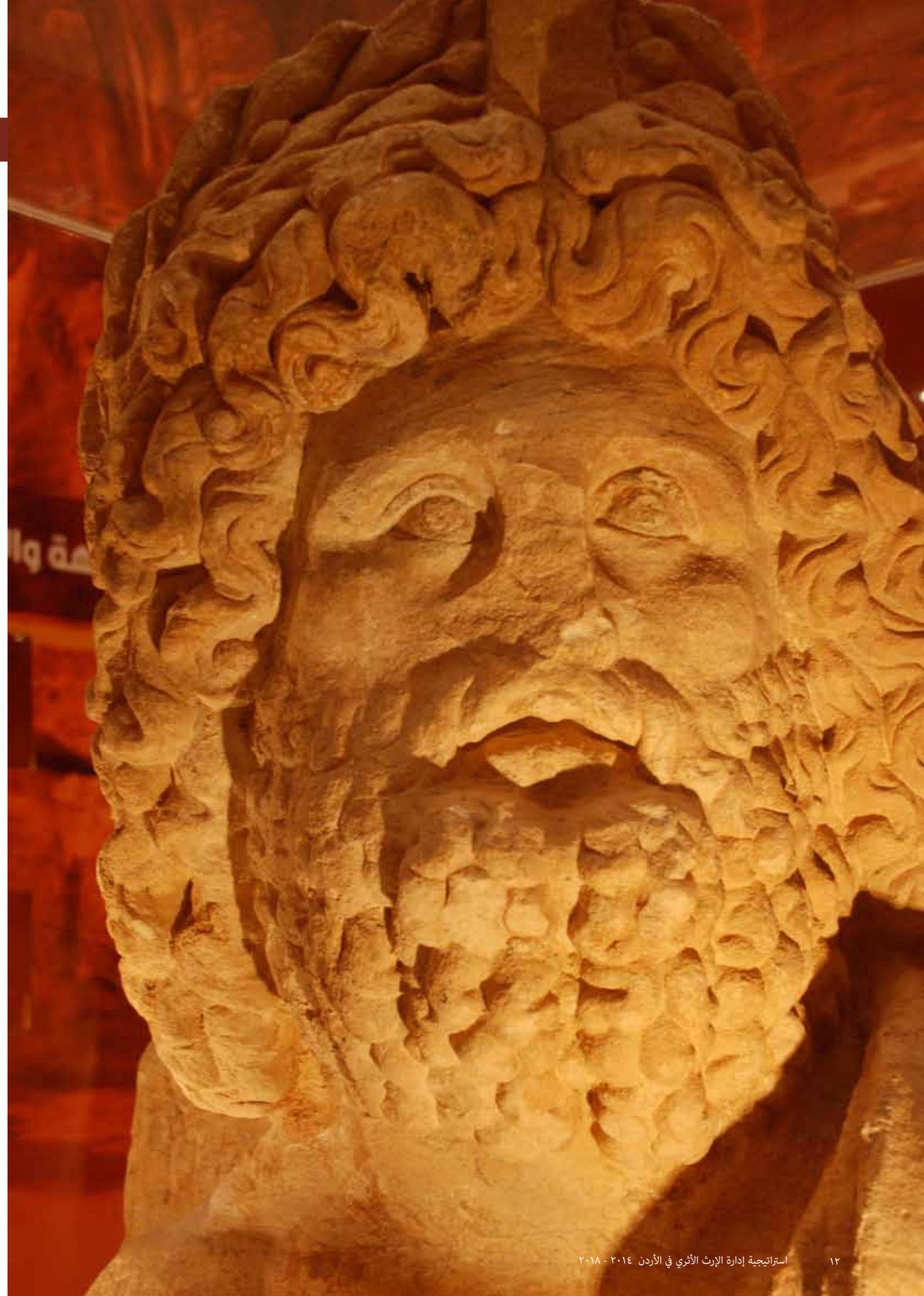

٢ تحليل الوضع القائم

هناك مجموعة من الجهات المعنية التي تتشارك في تحمل مسؤولية إدارة الإرث الأثري في الأردن وحمايته والحفاظ عليه والحصول على الفائدة القصوى منه، وفي مقدمة هذه المجموعة تأتي دائرة الآثار العامة التي بالنظر إلى دورها القانوني والتاريخي في تحديد مواقع الآثار في الأردن وحمايتها وإجراء البحوث حولها وتقديمها وصيانتها وإدارتها تتمتع بالدور الأفضل لتوجيه جهود الحفاظ على المواقع الأثرية واستخداماتها من قبل الشركاء الآخرين وضبطها وإدارتها. ولسوء الحظ فإن غياب الوعي من الأطراف الحكومية والمواطنين حول الامكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها الموارد الأثرية في الأردن، أدَى إلى خلل في إدارة الإرث الأثري متأثراً بشكل كبير بنقص الموارد المالية والبشرية في هذا القطاع.

هناك عدد من المعوقات التي يجب التغلب عليها لتحقيق رؤية الاستراتيجية ، ومن أهمها عدم وجود إطار قانوني يحدد أدوار وصلاحيات الأطراف المعنية الرئيسة ولا يقدم تعريفاً شاملا «للتراث» والإرث الأثري بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية. وهناك قضايا أخرى تشمل نقص الموارد المالية والبشرية والذي أدى إلى أداءٍ دون المستوى للقطاع. ولهذا تقدم هذه الاستراتيجية منهجا منظما للتغلب على هذه المعوقات وغيرها عن طريق تحديد الأدوار وتعديل التشريعات وتأمين الموارد اللازمة.

يناط بدائرة الآثار العامة مسؤولية تطبيق السياسة الأثرية في المملكة من منظور قانوني ومؤسسي. وبناء عليه تهدف هذه الاستراتيجية إلى بيان أدوار وصلاحيات الأطراف المعنية الرئيسة بهدف تنظيمها، ويشمل ذلك دائرة الآثار العامة، ووزارة السياحة والآثار ومؤسسات حكومية أخرى والمجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص.

التحليل الرباعي SWOT : تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

يبحث هذا التحليل في إدارة الآثار والسياحة بهدف تحديد القضايا التي تستدعي الاهتمام والتطوير تبعاً لنقاط القوة والضعف وتوافر الفرص والتهديدات التي تواجه موارد الأردن الأثرية . كما يلقي الضوء على المعوقات ويحدد الجوانب الإيجابية التي يتمتع بها هذا القطاع والتي يمكن زيادتها وتعزيزها.

وعليه نرى أن هذا التحليل لا يركز على أي جهة خاصة وإنّما يقدم نظرة شمولية للقضايا التي لها علاقة بهذا القطاع بشكل عام.

نقاط القوة

- يمتلك الأردن كمّاً هائلاً من الموارد الأثرية ذات المستوى العالمي والمواقع التي تجذب اهتمام العالم.
- هناك تنوع في الموارد والمواقع الأثرية .
- تتمتع دائرة الآثار العامة بخبرة طويلة في مجال حماية الموارد الأثرية وإدارتها.
- تتمتع الأطراف المعنية الرئيسة في هذا القطاع (دائرة الآثار العامة، وزارة السياحة والآثار، المجتمع المدني والأكاديميون) بخبرة واسعة ومعرفة جيدة في إرث الأردن الأثري والتراثي.
- تمكنت دائرة الآثار العامة من ترسيخ مصداقيتها العلمية.
- سمعة الأردن كبلد مستقر ومتسامح ومضياف.
- يُنظر إلى السياحة كقطاع اقتصادي ذي أهمية وقد تم وضع استراتيجية وطنية للسياحة.
- هناك دعم للسياحة من الدولة.
- توفر شبكة اتصالات على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية.

نقاط الضعف

- إنّ نوعية تجربة الزائر للمواقع الأثرية والتراثية متدنية نظراً إلى عدم تطوير المواقع وضعف الخدمات، إضافة إلى عدم كفاية التفسير والتقديم.
- لا يوجد نظام متكامل لإدارة الموارد والمواقع الأثرية والتراثية.
- الحفاظ على الموارد الأثرية يأتي في مرتبة متدنية من أولويات الاقتصاد الوطني.
- نقص في الامكانيات المالية لمواجهة قضايا متعلقة بالإرث الأثري والتراثي.
- نقص في الكوادر الفنية المؤهلة.
- نقص في الأجهزة اللازمة للحفاظ على المواقع الأثرية بشكل جيد.
- تعرض المواقع الأثرية والمناطق المحيطة بها للتعديات المختلفة.
- ضعف الرقابة والحراسة وضعف الدعم من الجهات الحكومية والأمن.
- هناك فصل بين الموارد الأثرية ما قبل العام ١٧٥٠ ميلادية وما بعد ذلك.
- إنّ وجود تداخل ولبس في الأنظمة التشريعية يؤدي إلى ضعف الأداء في إدارة الإرث الأثري والتراثي وبالتالي ضعف السياحة الثقافية.
- عدم توفر المؤهلات لدى اختيار الوظائف التشغيلية (المالية والعلاقات العامة والموارد البشرية وغيرها) داخل دائرة الآثار العامة.
- عدم توفر التنسيق بين الأطراف المعنية.
- تدني الوعي الوطني وقلة الاهتمام به فيما يتعلق بتقدير الإرث الأثري والتراثي .
- ضعف التنسيق مع الإعلام للمساهمة في نشر الوعي اللازم في هذا المجال.

الفرص

- ما يتمتع به الأردن من أمن وأمان يتيح فرصة ثمينة لأن يكون رائداً للسوق الإقليمية في مجال السياحة الثقافية.
- يمثل القطاع الخاص مصدراً يمكن الاستفادة منه في تحسين إدارة المواقع الأثرية والاستفادة من رأس المال الخاص.
- يمكن تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المختصة في هذا المجال لتحسين إدارة الموارد الأثرية والحفاظ عليها.
- يتمتع الأردن بعلاقات متعددة مع منظمات عالمية وإقليمية تعنى بالتراث الثقافي.
- دعم القطاع وذلك بعد تعديل التشريعات وتطوير القدرات المؤسسية.
- يمكن لدائرة الآثار العامة القيام بإعادة تأهيل للمواقع الأثرية من خلال علاقاتها مع الوكالات المانحة.
- يمكن للإرث الأثري والتراثي أن يتصدر أولويات الحوافز الأقتصادية في مجال السياحة.
- تتيح المعارِض والمؤتمرات الدولية فرصاً جيدة لتسويق إرث الأردن الأثري والتراثي.
- تعتبر الجامعات المحلية مصدراً لإيجاد قدرات جديدة في مجال إدارة الإرث الأثري والتراثي وكذلك المساندة بالأبحاث وتفسير المواقع من خلال تقديم برامج تعليمية.
- يمكن تعزيز نقل المعرفة المتعلقة بإدارة الإرث الأثري والتراثي من خلال برامج توأمه بين الجامعات المحلية والعالمية.
- المجتمعات المدنية على استعداد لمساعدة ودعم إدارة الإرث الأثري والتراثي.
- يمكن للمدارس أن تلعب دوراً في تثقيف المجتمع حول أهمية الإرث الأثري والتراثي.
- يمكن الاستفادة من وسائل الإعلام لنشر الوعي حول ثقافة الأردن وتراثه.
- يمكن الاستعانة بالأدوات الفنية المتواجدة في الأردن في مجال إدارة الإرث الأثري والتراثي.

التهديدات

- التخطيط والتطوير الحضري العشوائي سيؤدي إلى الانتقاص من جاذبية المواقع الأثرية .
- فقدان الموارد الأثرية نتيجة غياب التخطيط الكافي وتعليمات الحماية والمحافظة و انقاذها.
- يتطلع السياح إلى الحصول على تجارب تلامس حواسهم المختلفة لدى زيارتهم للمواقع الأثرية ويبتعدون عن التجارب القائمة على المشاهدة.
- إنّ افتقاد التنوع في المواقع يقلل من جاذبيتها لمجموعات لديها اهتمامات ثقافية واسعة.
- إنّ المنتج السياحي الأردني والمجموعات السياحية أعلى كلفة نسبياً من دول الجوار.
- عدم توفر الموازنة الكافية لدى دائرة الآثار العامة لاستملاك الأراضي للمصلحة العامة.
- تسعى البلدان المجاورة التي لها تاريخ مماثل لتاريخ الأردن إلى تطوير سياحتها الثقافية مما يشكل منافساً جديداً.

البيئة القانونية

هناك قانونان ساريان في الأردن يُعنيان بتقديم تعريفات للمواقع الأثرية والتراثية (قانون التراث العمراني والحضري رقم ٥ لعام ٢٠٠٥ وقانون الآثار الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته). ويشكل عام ١٧٥٠ خطاً فاصلاً يميز نطاق كل قانون، فكل الموارد التي تعود لما قبل عام ١٧٥٠ هي آثار، وكل ما هو بعد العام ١٧٥٠ هو تراث عمراني وحضري وقد تم اختيار عام ١٧٥٠ كحد زمني فاصل.

وقد أناط هذا التقسيم المسؤولية بخصوص الموارد التراثية بين هيئات حكومية متعددة وهذان القانونان هما:

- قانون الآثار الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته، والذي أناط بدائرة الآثار العامة تنفيذه.
- قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ لحماية التراث العمراني الحضري (وهذا القانون يبطل القانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٣ والذي أناط بوزارة السياحة والآثار تنفيذه.

ولدى تقييم القانونين المعمول بهما تبين وجود عدد من مواطن الضعف، أهمها ما يلي:

يقسم القانونان الموارد التراثية إلى فئتين (١) الآثار وتشمل الأشياء المنقولة وغير المنقولة التي يعود تاريخها إلى ما قبل عام ١٧٥٠ وأي إضافة حصلت عليها أو أعيد بناؤها بعد ذلك التاريخ، إضافة إلى الأشياء المنقولة أو غير المنقولة التي يعود تاريخها إلى ما بعد سنة ١٧٥٠ ميلادية والتي يطلب الوزير إعلانها كآثارٍ في الجريدة الرسمية كما هو منصوص عليه في قانون الآثار الأردني[٢] ، "التراث العمراني والحضري" – وتشمل المباني أو الأماكن التي تتمتع بأهمية تاريخية، وتم إنشاؤها بعد عام ١٧٥٠ ميلادية وكما هو منصوص عليه في قانون التراث العمراني والحضري.

إنّ التقسيم الحاصل للأدوار يدعو إلى الإزدواجية والإرباك في تحمل المسؤوليات،كما أنه لم يتم الإشارة الى ضرورة تكثيف الخبرة في مجال التوثيق الأثري وإجراء الأبحاث والمحافظة على الإرث الأثري وصيانته والتسجيل لدى مديرية واحدة. وتؤيد أفضل الممارسات المتبعة مثل هذا التكامل لكي تكون الخطط المعنية بالمحافظة على الآثار مضبوطة بشكل فعّال وتعمل كأساس للنصوص الوطنية والإقليمية و الدولية والمتعلقة بالمشاريع.

تقوم وزارة الشؤون البلدية كونها عضو في اللجنة الوطنية لحماية التراث العمراني والحضري بدور جماعي مع غيرها من الهيئات الحكومية في حماية التراث العمراني والحضري[٣] في الأردن، ويقع على عاتق هذه اللجنة تحديد موارد ومواقع التراث العمراني والحضري المؤهلة، ووضع معايير الحماية والإشراف وتأمين موارد مالية لحمايتها، إضافة إلى خلق الوعي اللازم تجاه أهمية هذا التراث على كافة المستويات.

- إنّ القوانين المعمول بها حالياً لا تتطرق إلى الأنظمة والإرشادات الداعمة التي يجب أن تصدر عن سلطة وزارية، ونتيجة لذلك نرى أنّ هيكلية الإدارة الداعمة تفتقر للوضوح، كما أنَّ الإدارة والممارسة غير منظمة، وهذا يؤدي إلى عدم وضوح الأدوار والمهام التي تنفذها الدوائر الحكومية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.
- لا يوجد علاقة أو بروتوكول مؤسسي محدد بين دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار والسلطات التنظيمية (من حيث وجود تعليمات خاصة باستخدام الأراضي في المناطق المحيطة بالموقع الأثري- لضمان ألّا تتعدى عمليات التطوير الحضري على هوية المواقع الأثرية أو تنتقص من قيمتها).
- لم تتضمن القوانين الحالية مفهوما واضحاً لعمليات إدارة الإرث الأثري والتراثي اللازمة.

٢ قانون الآثار الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٥ لحماية التراث العمراني الحضري.

٣ تضم اللجنة في عضويتها وزير السياحة والآثار، والمدير العام لدائرة الآثار، وأمين عام وزارة السياحة والآثار وممثلين عن وزارة التخطيط، ووزارة الشؤون البلدية ووزارة البيئة، ووزارة المالية وأمانة عمان الكبرى وآخرين.

الوضع المؤسسي

في حين تعمل العديد من المنظمات الحكومية منها وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في ميدان الإرث الأثري والتراثي، إلا أن الأدوار الرئيسية منوطة بدائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار اللتان تتمتعان بالسلطة القانونية لإدارة وتنظيم هذا القطاع. ومع ذلك فتحديد الأدوار بين دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار ليس واضحاً، والقوانين الحالية تخلق الكثير من التداخل واللبس في الصلاحيات لدى إتاحة موقع أثري للسياح. أما بالنسبة للعلاقة بين دائرة الآثار العامة ووزارة الشؤون البلدية، فهناك نوع من التعاون بين الجهتين ، إلا أن هذا التعاون لا يقع ضمن إطار مؤسسي وإجراءات وأهداف متفق عليها تبين التعاون المطلوب من كل طرف.

إنّ التداخل في أدوار دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار فيما يتعلق بإدارة الإرث الأثري يعود إلى عدم تفعيل البند ٣ من المادة ٣ من قانون الآثار الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته والذي ينص على الآتي: «تناط بدائرة الآثار العامة مهمة إدارة الآثار والمواقع الأثرية والمحميات الأثرية في المملكة والإشراف عليها وحمايتها وصيانتها وترميمها والمحافظة عليها وتجميل ما حولها وإبراز معالمها». أما الجهاز المعني بالإشراف على التراث (العمراني والحضري) وحمايته فقد جاء على شكل اللجنة الوطنية لحماية التراث العمراني والحضري، إلا أن هذا الوضع المنقسم قد يؤدي إلى عدم توفر الكفاءة والخبرة والمعرفة اللازمة بين المؤسستين.

وعلاوة على ذلك هناك افتقار للشكل المحدد للتعاون والتعامل بين وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة فيما يتعلق بقضايا إدارة المواقع الأثرية . وهناك غياب كامل لمثل هذه البروتوكولات بين وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة وغيرها من المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية الأخرى مثل وزارة الشؤون البلدية والبلديات المحلية المعنية بالتخطيط والتطوير في المناطق المحيطة بالمواقع الأثرية . قد أدى هذا الوضع إلى القيام بإنشاءات وأعمال تطوير حول المواقع الأثرية وداخلها بطريقة لا تتلاءم مع النسيج العمراني والسمات المميزة لتلك المواقع وبالتالي الانتقاص من أهميتها وجاذبيتها.

ويغيب كذلك عن المشهد الشراكات مع القطاع الخاص والتي يتم إبرامها للمساعدة في إدارة السياحة وتقديم المواقع الأثرية وذلك لعوائق قانونية، بالرغم من أن هذا النوع من أهم الشراكات التي تنمو في جميع أنحاء العالم. وفي هذا تفويت فرصة كبيرة يجب أن تستغل؛ حيث يمتلك القطاع الخاص إمكانية التمويل والخبرة العملية التي لا تتوفر في مؤسسات القطاع العام، لكنها ضرورية جداً لتعزيز مفهوم الاستخدام المستدام لموارد الأردن الأثرية .

الموارد البشرية والمالية

تعاني دائرة الآثار العامة من نقص في الكوادر والتمويل وهي بحاجة إلى مختصين فنيين وموارد بشرية مؤهلة.

ولا شك أنه - وكأي مؤسسة أخرى- تحتاج الدائرة إلى بناء القدرات وتطوير الموارد البشرية بشكل مستمر لكي تتمكن من مواكبة العالم المتغير باستمرار.

ينص مبدأ الاستثمار على أن الفوائد المستقاة تتناسب طردياً وتتساوى مع مستوى الاستثمار. وحتى الآن لم يحظ الإرث الأثري والتراثي بالتمويل المناسب والضروري لتحقيق الهدف المنشود، الأمر الذي أضعف دور دائرة الآثار العامة من أن تنهض بمسؤولياتها. وتشير الإحصائيات الخاصة بقطاع السياحة في الأردن ووفقا للنشرات الإحصائية الصادرة عن وزارة السياحة والآثار إلى أنه لا يزال هناك فرص وافرة لنمو قطاع السياحة في الأردن وهي محددة في الاستراتيجية الوطنية للسياحة. إن الإمكانيات الكامنة في موارد الأردن الأثرية والتي لم تكتشف بعد، هي مثال واضح على حجم الفرص المتوفرة في قطاع السياحة والتي يجب اغتنامها وتحقيقها دون إلحاق أي أذى بهذه الموارد الأثرية أو بالبيئة الاجتماعية أو الطبيعية المحيطة بها.

لم يؤد هذا النقص في الموارد المالية والبشرية إلى إعاقة تحقيق الإمكانيات الكاملة للموارد الأثرية فحسب، بل أدى كذلك إلى طرح منتج سياحي ضعيف لا يأتي بمردود اقتصادي وطني كافٍ. فجهود الحفاظ على المواقع محدودة، وتقديم وتفسير المواقع الأثرية والتراثية ضعيف أو غير متوفر، وخدمات السياحة كذلك محدودة. ونتيجة لذلك فإن الإقبال السياحي العالمي والمحلي تأثر سلباً، ولم يتم استحداث العدد الكبير من الوظائف التي كان يجب أن يوجدها قطاع السياحة، ولم تحظَ هوية الأردن الثقافية بالشكل الذي تستحقه في وقت تتزايد فيه العولمة يوماً بعد يوم.

فيما يلي هدف هذه الاستراتيجية :

الاستفادة من إرث الأردن الأثري بشكل شامل لفهم الثقافات المختلفة، ومنح شعور بالفخر الوطني واستغلال الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يمنحها هذا الإرث من خلال السياحة المستدامة المعتمدة على أفضل الممارسات العالمية في مجال الحفاظ على الموارد الأثرية وحمايتها وتقديمها.

إنّ أفضل الممارسات العالمية تدعو إلى تجنب إنقسام أنظمة الحفاظ على الموارد الأثرية وعملية إدارتها -بصرف النظر عن قدمها- بين عدة منشآت، حيث تعتمد على وجود عناصر مشتركة ومتفق عليها من تعريفات وأنظمة أرشفة وخطط مراقبة واستخدام الموارد الفنية ووضع أفضل الإجراءات التطبيقية. إلا أنه وبوجود القيود الحالية وبالنظر إلى دور دائرة الآثار العامة عبر التاريخ كوصي على الآثار، ستركز هذه الاستراتيجية على الدور المحدد لدائرة الآثار العامة في إدارة الإرث الأثري. أما الموارد التراثية الحضرية والمعمارية، فيمكن إدارتها من قبل وزارة السياحة والآثار، إلى أن تؤمن الحكومة لدائرة الآثار العامة الموارد البشرية والفنية والمالية الكافية لكي تصبح قادرة على إدارة الإرث الأثري والتراث العمراني الحضري.

الرؤية، الرسالة ، الأهداف

رؤية دائرة الآثار العامة

يحظى الإرث الأثري والحضاري الأردني الغني والمتنوع بأهمية وطنية وعالمية، وسيتم الحفاظ عليه وتفسيره وحمايته بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية وتقديمه بطريقة مستدامة.

وتعتمد الرؤية على تطبيق القيم التالية:

- اعتبار المواقع الأثرية في الأردن الأفضل على الصعيد العالمي نظراً لجودة هذه المواقع.
- إدارة الإرث الأثري بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية ومساهمتها بشكل ملحوظ في الاقتصاد الأردني ورفاه المجتمعات المحلية.
- تكون أدوار الجهات المعنية في إدارة الإرث الأثري منظمة، والمسؤوليات محددة بوضوح، ولكن تعمل ضمن إطار يسمح بالتكامل التام بين الممارسات الإدارية ويحظى بدعم التشريعات المعدلة.
- تقدير المواطنين لإرث الأردن الأثري الغني والمتنوع على نطاق واسع.

رسالة دائرة الآثار العامة

تتولى دائرة الآثار العامة مسؤولية تنفيذ السياسة الأثرية للدولة ، والمحافظة على الآثار، ومراقبة أية أنشطة متعلقة بإدارة الخدمات والفعاليات السياحية التي ينفذها القطاع الخاص والهيئات الحكومية وغير الحكومية الأخرى في المواقع الأثرية .

وتقوم دائرة الآثار العامة بتوفير معلومات شاملة عن الآثار وتقديم الموارد بأسلوب يعزز الهوية الوطنية ويخدم الثقافة التعليمية، باعتبار الموارد الأثرية العامل الرئيسي في الجذب السياحي.

الأهداف الاستراتيجية لدائرة الآثار العامة

ينطوي الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية على مجموعة من خمسة أهداف استراتيجية داعمة تعمل معاً على تحقيق الرؤية الخاصة بحماية الموارد الأثرية واستخدامها من جهة، ورسالة دائرة الآثار العامة من جهة أخرى، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للسياحة في الأردن، حيث يُعنى كل هدف من هذه الأهداف الاستراتيجية بحل المشاكل الموجودة في مجاله، ليحدثوا معاً التغييرات اللازمة لجعل إدارة الموارد الأثرية في الأردن فاعلة ومجزية. والأهداف الاستراتيجية الخمسة هي:

- **الهدف الاستراتيجي رقم ١** الحفاظ على الموارد الأثرية بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية.
- **الهدف الاستراتيجي رقم ٢** تطبيق مبدأ الاستخدام المستدام وتوجيهات أفضل الممارسات في إدارة الإرث الأثري والمتاحف.
- **الهدف الاستراتيجي رقم ٣** توفير بيئة قانونية ومؤسسية ممكّنة لإدارة الإرث الأثري.
- **الهدف الاستراتيجي رقم ٤** تعزيز الوعي والدعم لأهمية الإرث الأثري والثقافة المتحفية وقيمها.
- **الهدف الاستراتيجي رقم ٥** توفير الموارد المالية والبشرية والفنية للاستفادة المثلى لإرث الأردن الأثري.

الهدف الاستراتيجي ١ الحفاظ على الموارد الأثرية بما يتوافق مع أفضل المعايير الدولية

وضع تعليمات مفصلة لعمليات التقييم والتسجيل والتنقيب والترميم والحفاظ على الموارد الأثرية ، وتطوير إجراءات منسجمة مع المعايير لجميع الانشطة ذات الصلة، وينبغي أن يتم دعم هذه الإرشادات والإجراءات بالتشريعات المناسبة.

تضطلع دائرة الآثار العامة بالدور الرئيسي في الحفاظ على الآثار في الأردن وحمايتها وإدارتها ويتلخص دورها في التنقيب والتسجيل والحفاظ على الإرث الأثري الوطني وصيانته بموجب بنود القانون. وفي ظل التشريعات الحالية تتقاسم دائرة الآثار العامة هذه المسؤولية مع وزارة السياحة والآثار التي يقع على عاتقها الاهتمام بالمواقع والمباني ذات الأهمية التاريخية والتي تم انشاؤها بعد عام ١٧٥٠ ميلادية.

تنص الممارسات العالمية المثلى على أن تكون مسؤولية تنظيم وإدارة الموارد التراثية والأثرية متركزة لدى جهة واحدة (بغض النظر عن العمر الزمني لهذه الموارد) وعدم توزيعها على عدة جهات، ويقتضي ذلك إدراج هذه المسؤولية تحت مظلة دائرة الآثار العامة عن طريق تعديل القانون، إلا أنه وحسب ما ورد آنفا فإن هذا التغيير في دور الدائرة يستوجب توفر الموارد البشرية والفنية والمالية، وبسبب المعيقات الحالية لتوفير هذه الموارد فإن دائرة الآثار العامة غير مجهزة أو قادرة على القيام بهذا الدور المقترح حالياً. إلاّ أنه وبناءً على توفر الموارد المطلوبة مستقبلا ستقوم الدائرة بإعادة دراسة هذا المقترح.

إضافة إلى ذلك، فهناك حاجة لتعليمات مفصلة حول عملية المحافظة وذلك لضمان التطبيق المنجسم والمتناسق. وهناك عدد من المواثيق الدولية التي أعدت من خلال المجلس العالمي للمواقع الأثرية والآثار منذ عام ١٩٦٥ والتي تقدم تعليمات في هذا الصدد يمكن تبنيها في الأردن[٤]. وعليه، لا بد من القيام بخطوتين إضافيتين ١-دعم صلاحية هذه التعليمات بموجب القانون ٢-تطوير مجموعة من إجراءات العمل القياسية والقائمة على التعليمات لضمان انسجام أعمال المحافظة على الموارد الأثرية وتماشيها مع أفضل الممارسات.

وعلاوة على ذلك، فمن المهم أن يتم اعتماد منهجية التخطيط المعني بالمحافظة على الموارد الأثرية كجزء من التعليمات الجديدة ، مما سيتيح لدائرة الآثار العامة تطوير أساليب متقدمة للمحافظة، وأن تتفاعل الدائرة مع قضايا حماية الموارد الأثرية باعتماد أسلوب المبادرة لا أسلوب الاستجابة للاحداث فقط (إدارة الأزمات)، من شأنه أنّ يحقق استغلال أفضل للمصادر المحدودة المتاحة، واستشعار وجود المشاكل والحد منها قبل حدوثها وتسهيل الحصول على التمويل والموارد للأنشطة المستقبلية من الحكومة ومصادر أخرى.

ومن المعروف أن نوعية ومستوى جهود المحافظة على الإرث الأثري تؤثر بشكل مباشر على جودة الموقع عند تقديمه كموقع جذب سياحي، وتستدعي توجهات الحكومة الأردنية نحو تصنيف الأردن كمركز سياحي من الدرجة الأولى، العمل على تأمين منتجات سياحية على أعلى مستوى من الجودة. وبالتالي فعملية المحافظة تلعب دوراً محورياً في إنتاج مواقع جذب سياحي تعتمد على الموارد الأثرية ولا يكفي التنافس مع البلدان الإقليمية فحسب بل يجب أن تكون ذات مستوى مميز ومرجعاً يجري قياس جودة الأماكن السياحية الأخرى وفقا له.

وبالرغم من وجود العديد من الموارد الأثرية التي خضعت للتنقيب والمستخدمة للأنشطة السياحية إلا أنّ هناك العديد من المواقع الأثرية التي تم الكشف عنها ولكن بقيت غير مستخدمة ولا تحظى بالحماية الكافية، مما يعرض هذه الموارد إلى التردي الناتج عن العوامل الطبيعية والبشرية، وكلاهما يسببان ضرراً كبيراً وتراجعاً ملحوظاً في قيمة هذه المواقع. وعليه، اذا لم يخضع موقع ما إلى عملية حفاظ مستمرة تعمل على تعزيز الآثار وحمايتها بشكل مناسب فيجب أن يبقى هذا الموقع دون تنقيب لكي يبقى محمياً بشكل طبيعي ولكن من جهه أخرى يجب تحديد هذه المواقع وتوثيقها وتقييمها بشكل كامل وتسجيلها في خرائط استعمالات الأراضي وأن تحاط بمناطق آمنة وعازلة تقام حولها لكي لا تجري أعمال تطويرية في الأراضي المحاذية، مما يحدث الضرر لقيمتها الأصلية. ويتوجب أن تتوجه جهود المحافظة إلى المواقع التي لم يجرِ الحفاظ عليها بشكل مناسب قبل حدوث تردٍّ يؤثر على قيمتها الأثرية والجمالية.

٤ يمكن الحصول على هذه المواثيق من خلال الموقع www.icomos.org

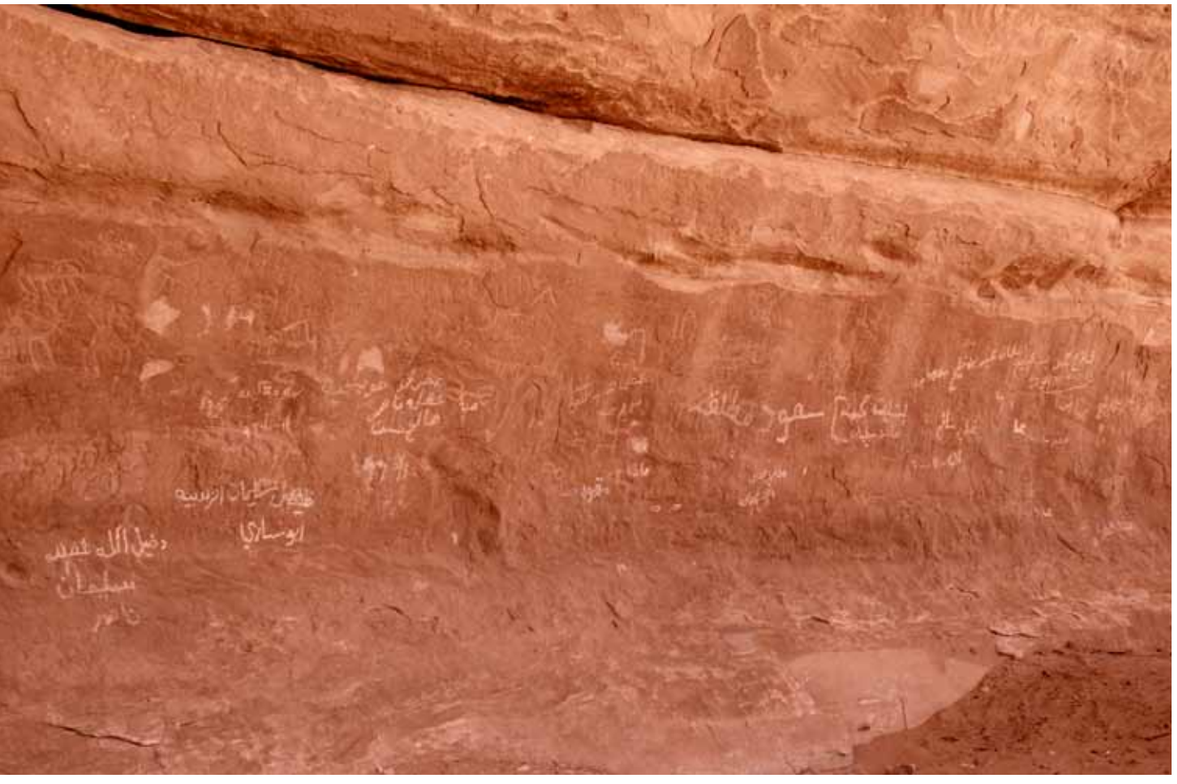

الهدف الاستراتيجي ٢ تطبيق مبدأ الاستخدام المستدام وأفضل الممارسات في إدارة الإرث الأثري والمتاحف

وضع تعليمات واضحه وصارمة يدعمها القانون للاستخدام المستدام وإدارة المواقع الأثرية والمتاحف، وذلك لضمان ديمومتها بشكل جيد للأجيال القادمه وتوفير تجربة ذات مستوى عالمي للسائح. وسيتم إشراك القطاع الخاص في إدارة الخدمات السياحية المساندة حيث يكون ذلك مناسباً.

لدى السعي لتحقيق منافع اقتصادية من المواقع الأثرية يجب الحيلولة دون حدوث تردٍّ تدريجي للبيئة الأثرية، والإخفاق في تحقيق ذلك لن يؤدي فقط إلى تراجع قبل الأوان في العائدات الاقتصادية، بل والأهم من ذلك خسارة الموارد الأثرية التي لا يمكن تعويضها.

هناك عدد من التعليمات المتوفرة في جميع أنحاء العالم حول إدارة الإرث الأثري والاستخدام المستدام، وتتناول هذه االتعليمات العمليات والإجراءات التي تسمح باستخدام المواقع الأثرية بشكل آمن، وفي الوقت نفسه تحافظ على صفاتها المميزة وتكوينها. وبالنسبة للأردن سيتم تعديل هذه الوثائق الإرشادية لتتلاءم مع أوضاع الأردن الخاصة.

كما سيتم تطوير وتنفيذ معايير أفضل الممارسات العالمية في مجال التخطيط والتعامل مع تجربة السائح للتأكد من أن السياح يحملون معهم تجارب إيجابية وذكريات جيدة لدى مغادرتهم البلد. وهذا يشمل تحسين الخدمات المقدمة في المرافق السياحية إضافة إلى رفع جودة تفسير المواقع الأثرية والمتاحف وتعزيز قدرات الأدلاء السياحيين.

تحتاج جميع المواقع التاريخية والأثرية التي سيتم تقديمها كمواقع سياحية إلى تخطيط الأعمال لضمان تحقيق الاستخدام الأمثل وتقديم منتج سياحي مستدام وتوفير التمويل للعناية المستمرة وتكاليف الصيانة.

إنّ تعزيز الإدارة الفاعلة للإرث الأثري والثقافي في الأردن يتطلب إحداث تغييرات في الإجراءات والآليات الحكومية على المستوى الوطني وعلى مستوى الموقع كذلك. وسيتم تحقيق ذلك بشكل فعّال من خلال الآتي:

- إعداد خطط إدارة متكاملة لكل موقع على حدة.
- تسخير هذه الخطط الإدارية كأساس للتنفيذ العملي لإدارة الموقع من قبل الهيئات الشريكة المتعددة.

يعتبر مبدأ استخدام الخطط الإدارية في المواقع التاريخية والأثرية من أفضل الممارسات الدولية، وتؤيده منظمة اليونسكو فيما يتعلق بمواقع التراث العالمي. والجدول المبين أدناه يوضح إطار العمل الذي يتم إعداد خطة الإدارة من خلاله.

إطار العمل لإعداد الخطط الإدارية للموقع

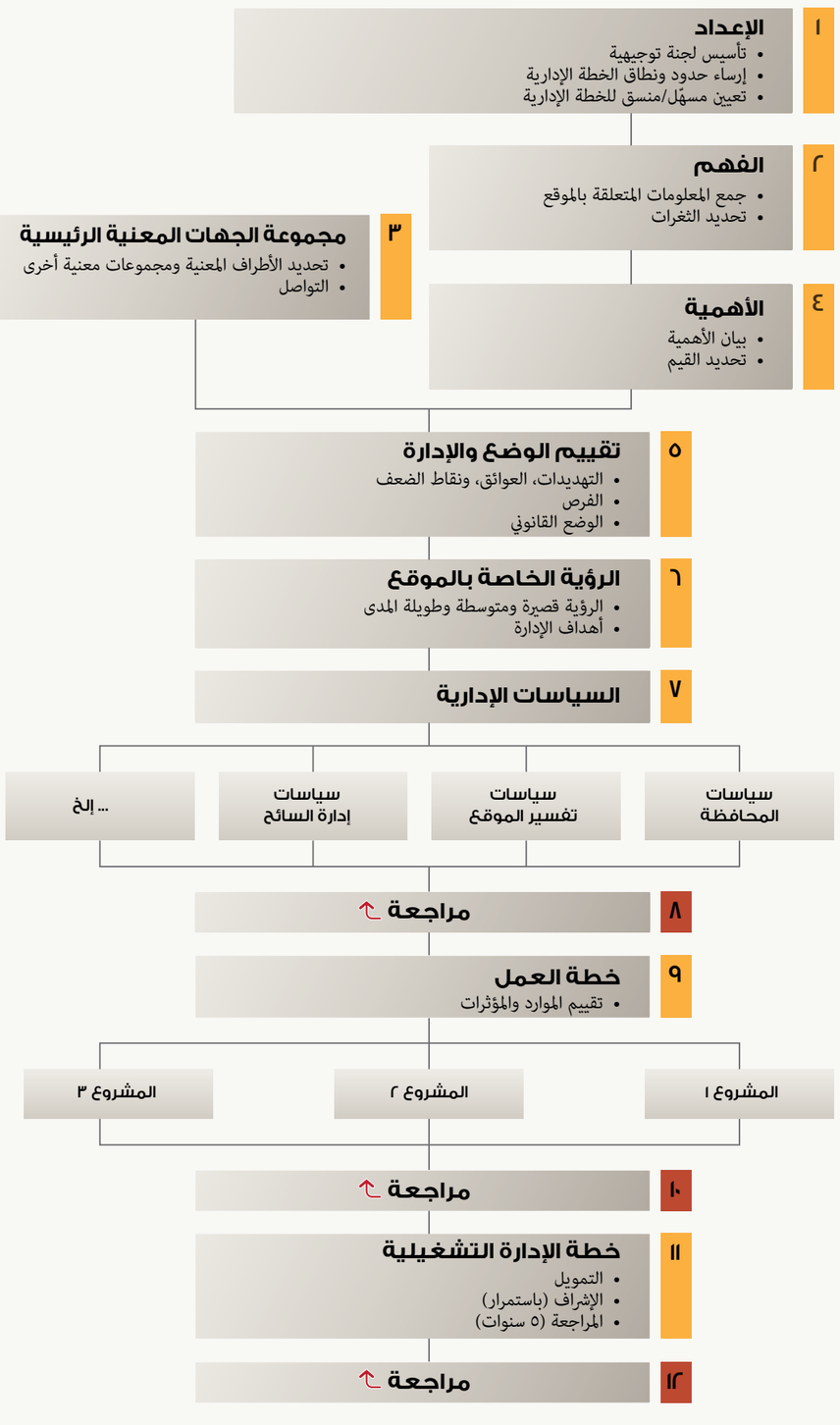

إنّ وجود تعريفين خاصين بالآثار والتراث (بتحديد عام ١٧٥٠ كحدٍ فاصل بين الاثنين) هو أحد أسباب المشاكل التي يمكن وقوعها عند تطبيق قواعد الحفاظ الواردة في قانون الآثار لما بعد عام ١٧٥٠، وذلك لأن هذا التراث الحضري غالباً ما يكون ملكية خاصة ويستخدم كسكن أو مكان عمل. وتشير الخبرة العالمية بأن الحفاظ على موارد التراث العمراني والحضري وحمايته مع كونه ملكية خاصة قيد الاستخدام هو أمر مقبول وممكن تحقيقه ويحمي حقوق المالك إذا ما تم وضع مجموعة من الأنظمة والتوجيهات الصحيحة الخاصة بتلك الاستخدامات.

وسيجري تقييم لوضع جميع المواقع التي سيتم استخدامها لأغراض السياحة قبل البدء بأي نشاطات سياحية، ويكون ذلك مرجعاً لقياس أي تغييرات في الوضع (إن وجدت).

ستكون دائرة الآثار متواجدة في جميع المواقع الأثرية التي ستستخدم لأغراض السياحه للإشراف على الأنشطة وضمان عدم حصول أي ممارسات ضارة بالموارد الأثرية .

الهدف الاستراتيجي ٣ توفير بيئة قانونية ومؤسسية مُمكِّنه لإدارة الإرث الأثري

تحقيق انسجام في القوانين والأنظمة التي تحكم القطاع الأثري لتسهيل الإدارة الكفوءة والفعّالة للإرث الأثري بما يتوافق مع أفضل الممارسات والاحتياجات المحددة، وتحديد وتعريف أدوار جميع الجهات المعنية بحيث يمنع حدوث أي تداخلات أو ثغرات أو غموض في المسؤوليات المنوطة بكل طرف، وفي الوقت نفسه منح القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الفرصة للاستثمار وإدراة الخدمات السياحية المساندة في المواقع الأثرية ، وذلك تحت إشراف دائرة الآثار العامة.

إن التشريعات الحالية المتعلقة بالإرث الأثري للأردن ينقصها الوضوح وتدعو إلى الارتباك، مما أدى الى تقسيم الأدوار بين الجهات المعنية بالموارد الأثرية بشكل غير واضح ومحدد، لا سيما أدوار كل من دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار. وعليه يجب إعادة النظر في الإطار المؤسسي لكل من الطرفين بالتوازي وإعداد إطار عمل قانوني عصري ونظام إدارة الإرث الأثري، يوضح الأدوار والمسؤوليات بهذا الخصوص.

يوضح هذا الرسم الرؤية في مجال التنظيم المؤسسي اللازمة لإيجاد قطاع سياحي أثري قوي وفعال، ولتحقيق هذا النموذج لا بد من تعديل التشريعات والاتفاقيات بين المؤسستين الرئيسيتين وهما دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار ومع الجهات المعنية الاخرى.

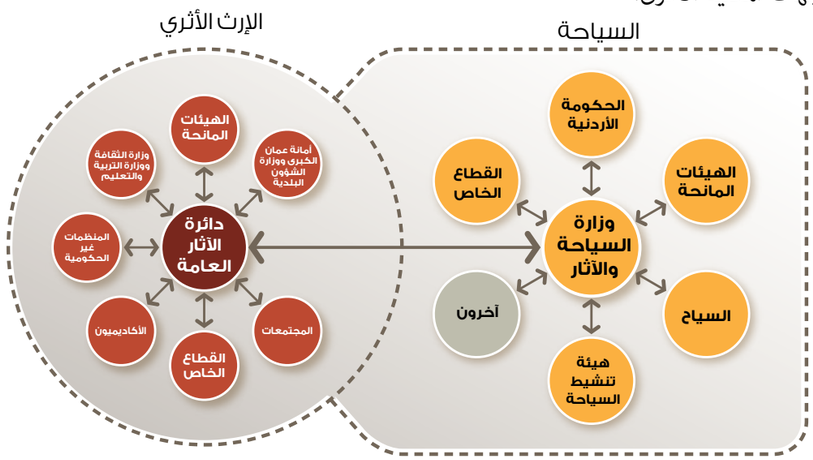

ستكون إعادة توزيع الأدوار بين دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار كما يلي:

- دائرة الآثار العامة مسؤولة عن جميع النواحي المتعلقة بالحفاظ على الموارد الأثرية إضافة الى إدارة وحماية المواقع المتاحة وغير المتاحة للجمهور.
- تنسق دائرة الآثار العامة مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة مثل أمانة عمان الكبرى ووزارة الشؤون البلدية بخصوص خطط التطوير الحضري لمنع الزحف العمراني على المواقع الأثرية ، ويتوجب إعداد تعليمات واضحة تحكم إعادة استخدام المباني التراثية من قبل آخرين.
- تعنى وزارة السياحة والآثار بإدارة الخدمات السياحية التي تسمح بها خطة إدارة الموقع في المواقع الأثرية المتاحة للجمهور وتكون مسؤولة عن إدارة الخدمات السياحية في المواقع الأثرية ، وعرض هذه المواقع للجمهور وتسويقها، والتوظيف (للخدمات السياحية) بالإضافة إلى خطط الوصول للمواقع والبنية التحتية للخدمات والتصميم المعماري للأبنية الجديدة وإعادة تأهيل وتكييف القديمة منها (حيث تسمح دائرة الآثار العامة) والتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات السياحية المساندة. يجب اعتماد هذه الأنشطة مسبقاً من قبل دائرة الآثار العامة وأن تكون جزء من إطار العمل المتكامل لإدارة الموقع.
- وتماشيا مع التوجه الاستراتيجي يكون القطاع الخاص والمجتمع المدني المستثمر الرئيسي والمطور والمشغل للخدمات السياحية المساندة ، ومن شأن هذا أن يمكن من الحصول على رأس المال والخبرة في الإدارة والأعمال، مع الأخذ بالاعتبار أن التنفيذ يجب أن يتم وفق الشروط التي تضعها كل من وزارة السياحة والآثار و دائرة الآثار العامة.

يبين الجدول أدناه ملخصاً للأدوار المستقبلية للجهات المعنية في قطاعي الآثار والسياحة الثقافية. إن العمود الظاهر إلى أقصى اليمين هو سلسلة القيمة المضافة للإرث الأثري، مضافا إليها حلقة (المتاحف) للتأكيد وحلقة (نشر الوعي) والتي تختص بخلق الوعي والاهتمام بالمواردالأثرية على المستوى الوطني وتقييم الأثر لضمان عدم تهديد النشاطات المخطط القيام بها لوضع المواقع التاريخية والأثرية .

		المنظمات المعنية						
	سلسلة القيمة المضافة للمخزون الأثري	دائرة الآثار العامة	وزارة السياحة والآثار	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	وزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم	مؤسسات حكومية أخرى	آخرون
١	الإكتشاف	✓			✓			✓
٢	التقييم	✓						
٣	التوثيق	✓						
٤	التنقيب	✓						✓
٥	الحفاظ	✓	✓		✓			
٦	إعداد خطط إدارة الموقع	✓						
٧	إعداد الخطط المالية	✓	✓	✓	✓			
٨,١	تفسير وتقديم الموقع	✓		✓	✓			
٨,٢	الإدارة الفنية	✓						
٩	الإدارة السياحية		✓	✓	✓			
١٠	الرقابة والحماية	✓	✓	✓				
١١	المتاحف	✓	✓					
١٢	نشر الوعي	✓		✓		✓		
١٣	التخطيط ومراقبة التطوير	✓					✓	
١٤	تقييم البعد الأثري	✓						

تحدد الفقرات التالية توزيع مسؤوليات إدارة المواقع الأثرية السياحية بشكل واضح بين دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار. ويرتكز هذا التوزيع على القدرات الرئيسية والموارد المتوفرة لكل مؤسسة وأعباء العمل لدى كل منها بهدف إزالة التداخل والغموض في المسؤوليات.

وزارة السياحة والآثار

١. التوظيف (للخدمات السياحية).
٢. التسويق والترويج.
٣. التعاقد مع القطاع الخاص
٤. خطط الوصول والبنية التحتية .
٥. تصميم أبنية جديدة للخدمات السياحية وإعادة تأهيل القديم منها.

دائرة الآثار العامة

١. الإدارة والتنقيب عن الآثار
٢. الحفاظ على الآثار والمواقع الأثرية وصيانتها وترميمها وحمايتها.
٣. إدارة الجوانب غير السياحية من المواقع الأثرية .
٤. الأبحاث والتوثيق.
٥. إدارة خطط المحافظة والخدمات المعمارية المتخصصة في التصميم والتحديث في المواقع الأثرية السياحية.
٦. ضبط عمليات التطوير داخل المواقع الأثرية أو في المناطق المحيطة بها.
٧. إدارة المتاحف (الوصاية والحفاظ والترميم وإدارة القطع الأثرية).
٨. اعتماد خطط الاستثمار والتطوير والاشراف على المواقع التاريخية والأثرية .
٩. تقييم أثر النشاطات السياحية والاستثمارية على الموارد الأثرية .
١٠. إيقاف الخدمات السياحية في المواقع الأثرية اذا لم تلتزم بشروط عقود الاستخدام والإدارة.
١١. الإشراف على الأنشطة في المواقع المذكورة للتأكد من التزاماتها بالتعليمات.

التشريع

لقد تم تحديد عدة مجالات تحتاج الى تعديلات في التشريع الذي يحكم إدارة الإرث الأثري بهدف حل الاشكالات الحالية الموجودة في القطاع والسماح بإدخال أنظمة وتعليمات يتم العمل بموجبها بحيث تلبي معايير أفضل الممارسات الدولية. والمتطلبات الرئيسية في المراجعة القانونية تندرج ضمن:-

- تعديل التشريعات لإزالة الثغرات والتداخل والغموض.
- أن تشتمل على الخطط والأنظمة والتعليمات الصادرة عن دائرة الآثار العامة.
- دعم التعليمات المتعلقة بالإدارة والحفاظ على الإرث الأثري .
- السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في المواقع الأثرية وإدارة الخدمات السياحية المساندة.
- منح دائرة الآثار العامة استقلالية أكبر في توظيف كوادر تلبي حاجاتها.
- السماح لدائرة الآثار العامة بالاحتفاظ بجزء او نسبة من عائدات بيع تذاكر دخول المواقع الأثرية وعائدات النشاطات المختلفة.

الهدف الاستراتيجي ٤ تعزيز الوعي والدعم لأهمية الإرث الأثري والثقافة المتحفية وقيمها

تعزيز الوعي لدى المجتمع الأردني بأهمية الإرث الأثري والثقافة المتحفية وقيمها في حياتهم اليومية وتسليط الضوء على إسهامات المتاحف و الإرث الحالي والمستقبلي في القطاع السياحي و الاقتصاد الوطني .

إن زيادة مستوى تقدير وإدراك الأردنيين لتاريخ الأردن وتسليط الضوء على القيمة الثقافية والاقتصادية لهذا الإرث سيترك أثراً إيجابياً على الإرث الأثري المحلي في نواح عدة :-

- سيتم دعم عمليات الحفاظ على الموارد الأثرية وحمايتها من قبل الحكومة والمجتمعات والأفراد عندما يصبح هناك اهتمام بالإرث الأثري تنشأ رغبة المشاركة في عملية المحافظة عليه والاستفادة منه.
- تعزيز الهوية الثقافية والفخر الوطني .

ويجب ان يتم رفع الوعي على المستويين: (الحكومي والمجتمعي)، فبالنسبة للمستوى الحكومي يجب استهداف صانعي السياسة والمشرعين وهيئات القطاع العام أما بالنسبة للمجتمع فيكون التوجه نحو وسائل الإعلام والطلبة والهيئات التدريسية وأفراد المجتمع.

ويبدأ خلق الوعي تجاه الإرث الأثري على مستوى المجتمع بمراجعة المناهج الدراسية والتركيز على أهمية الإرث الحضاري الأردني وربطه مع مواقع تاريخية وأثرية مختلفة ، ولهذا فإن تعاون وزارة التربية والتعليم مهم جداً لإنجاح هذه الجهود ويقع على عاتق دائرة الآثار العامة تزويدها بالمواد العلمية التي يجب تضمينها في المناهج الدراسية وتقديم هذه المواد بطريقة شيقة تثير اهتمام الطلبة وفضولهم. وينبغي أن يتم تعزيز المناهج المعدلة بزيارات علمية ضمن برامج توعوية منسقة.

ويجب إشراك وسائل الإعلام المحلية المختلفة بالتعاون مع كافة القطاعات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في التوعية والترويج لأهمية الإرث الأثري.

يجب تعزيز وعي الحكومة بأهمية الإرث الأثري لضمان التمويل اللازم لتمكين دائرة الآثار العامة من القيام بالمهام المناطة بها وتنفيذ استراتيجيتها بإدارة الإرث الأثري الأردني بشكل كامل وتحقيق الأهداف المنشودة. وعند احتساب العائدات المالية الزائدة والمنافع الأخرى غير المباشرة الناجمة عن برامج الحفاظ على الإرث الأثري وكافة النشاطات المتعلقة بهما والاستخدامات المشروطة للمواقع الأثرية سيكون هناك الكثير من المبررات الاقتصادية لزيادة مستويات التمويل والإنفاق والدعم الحكومي .

الهدف الاستراتيجي ٥ توفير الموارد المالية والبشرية والفنية للاستفادة القصوى من الإرث الأثري للاردن

ضمان توفر الموارد البشرية والمالية والفنية لكل من دائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار لتتمكنا من تحقيق رسالتيهما وذلك عن طريق الحصول على تمويل أكبر من خزينة الدولة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات الأكاديمية وإشراك القطاع الخاص في تطوير المواقع ضمن أطر مؤسسية ترسمها وتدعمها القوانين والأنظمة والإجراءات الواضحة بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية ،وكذلك الاحتفاظ بإيرادات الأنشطة التجارية.

لكي تتمكن دائرة الآثار العامة من تنفيذ رسالتها يجب أن تتوفر الموارد البشرية والمالية والفنية الضرورية لتحقيق ذلك. وتتطلب عملية إعادة صياغة الأدوار ضمن القطاع الأثري بناء مهارات جديدة في دائرة الآثار العامة وتوظيف عدد أكبر من الأفراد وتوفير آليات وأجهزة لتلبية متطلبات المهام الجديدة بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم.

ويمكن تطوير الكفاءات من خلال برامج التدريب وبناء القدرات ،كما يمكن تأمين هذه الكفاءات عن طريق توظيف كوادر جديدة ، وعادةً ما يتم دمج هذين المنهجين معاً .

وبناءً على الأهداف الاستراتيجية سيتم عمل دراسة تحليلية لتحديد المجالات التي تتطلب كفاءات وموظفين إضافيين، إلى جانب تحديد البرامج التدريبية اللازمة لتعزيز كفاءات الموظفين الحاليين. ولا يمكن معرفة الاحتياجات الكاملة للمهارات المطلوبة إلا بعد إتمام هذه الدراسة، والتي يمكن أن تشمل مهارات الحفاظ على الإرث الأثري وإدارته والإشراف والتنظيم والالتزام بالعقود ومهارات الاتصال واستقطاب التمويل و كتابة مقترحات المشاريع.

يتعين على دائرة الآثار أن تحصل على الموارد الكافية لكي تتمكن من القيام بمسؤولياتها وذلك يشمل الموارد البشرية والفنية والمالية. وتحتل الموارد المالية المرتبة العليا من حيث الأهمية، حيث أنّ مشكلة نقص التمويل تحول دون توفير الموارد البشرية اللازمة .وعليه وبمساندة وزارة السياحة والآثار سيتم تقديم طلب لخزينة الدولة لتوفير تمويل أكبر مدعّماً بالمبررات اللازمة.

وستتم الاستفادة من العلاقات التي تتمتع بها دائرة الآثار العامة مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية من أجل تمويل الأبحاث أو توفير الخبراء لإجراء الأبحاث.

وكمتطلب أساسي يتوجب على التشريعات أن تخول دائرة الآثار العامة باستقطاب التمويل اللازم والاحتفاظ به لاستعمالها الخاص في مجال الحفاظ على الموارد الأثرية والتعليم في هذا المجال من أجل تحسين خدماتها بشكل مستمر. ولكي تتمكن دائرة الآثار العامة من استقطاب التمويل والاحتفاظ به لاستعمالاتها الخاصة، لابد من تعديل القوانين المتعلقة بالأمور المالية.

بيان بالأدوار والشراكات

"يستوجب على ممثلي القطاع السياحي العمل مع السلطات المعنية بالمحافظة على الموارد السياحية لإيجاد السبل التي تحقق تطوير مستدام للسياحة دون إنهاك المصادر الثقافية غير المتجددة كالموارد الأثرية".

يتعين على جميع الجهات العاملة في مجال المحافظة على الإرث الأثري وإدارته في الأردن أن تعمل ضمن إطار من التنسيق والتناغم لتحقيق الرؤية المستقبلية لهذا الإرث والسياحة الثقافية. وتقع دائرة الآثار العامة في مركز هذه المجموعة من الأطراف المعنية، ويقع على عاتقها مسؤولية تنسيق جهود ومبادرات الأطراف الأخرى كوزارة السياحة والآثار والمجتمع المدني والأكاديميين والقطاع الخاص. ولضمان حصول هذا النوع من التشارك يجب تحديد أدوار هذه الأطراف منذ البداية، على أساس مصلحة واستدامة الإرث الأثري.

وعلاوة على ذلك، فمن الضروري تطوير شراكات بين الأطراف المعنية الرئيسية والتي تشمل وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة ووزارة الثقافة ووزارة التربية التعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة تنشيط السياحة ووزارة الشؤون البلدية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ويجب أن يؤسس لهذه الشراكات ضمن أطر مؤسسية ترسمها وتدعمها القوانين والأنظمة والإجراءات الواضحة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية. ولكي تتمكن دائرة الآثار العامة من تطوير استراتيجيتها وخطط عملها للسنوات القادمة بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للسياحة، عليها العمل مع عدد من الشركاء.

فيما يلي بيان للأدوار والشراكات يحدد مسؤوليات الجهات المعنية ووظائف الشراكات:

دائرة الآثار العامة:

تتولى دائرة الآثار العامة مسؤولية الحفاظ والتوثيق والتنقيب والترميم وصيانة وتفسير المواقع الأثرية، للتعريف بها كمواقع جذب سياحي. كما ستكون مسؤولة عن متاحف الآثار. وستقوم دائرة الآثار العامة بإعداد تعليمات وشروط الاستخدام المستدام للمواقع الأثرية لأغراض السياحة والتي من شأنها أن تحافظ على سماتها التاريخية والبيئة الطبيعية حولها، وستصوغ الدائرة أيضا سياسات المحافظة على الآثار في الأردن وحمايتها. وكونها القيّم والأمين على آثار البلد، تقوم الدائرة بمراجعة جميع العقود حيث يحق لها رفضها أو تعديلها أو اعتمادها فيما يتعلق باستخدام المناطق الأثرية والأراضي الواقعة ضمن مسؤولية الدائرة، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ هذه العقود.

وزارة السياحة والآثار:

تعنى وزارة السياحة والآثار بإدارة الخدمات السياحية المساندة للكم الوافر من الموارد الأثرية في الأردن وتهيئة الخدمات السياحية في المواقع الأثرية لتصبح نقاط جذب سياحي، من خلال العمل ضمن تعليمات وشروط دائرة الآثار العامة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للمواقع الأثرية وما حولها ومن هذا المنطلق يتوجب على وزارة السياحة والآثار الاضطلاع بالدور الرئيسي في تنسيق استراتيجية السياحة وإدارة الخدمات السياحية المساندة في المواقع. والغرض

من هذا تعزيز إمكانيات السياحة لزيادة أعداد السياح بطريقة تحقق المنفعة القصوى للأردن بشكل عام وللمجتمعات المحلية بشكل خاص. ولتحقيق هذه الرسالة على وزارة السياحة والآثار بالتشاور والتنسيق مع دائرة الآثار العامة التعاون مع عدد من الجهات المعنية من بينها مؤسسات أخرى من القطاع العام، بالإضافة إلى إبرام شراكات مع منظمات غير حكومية ومؤسسات من القطاع الخاص حين تستدعي المصلحة ذلك.

هيئة تنشيط السياحة الأردنية:

إن التعاون مع الهيئة يسهم في زيادة فرص تسويق المواقع الأثرية والتراثية إلى أقصى حد ممكن، من خلال نشاطات التسويق المناسبة والحصول على التغذية الراجعة من السياح والترويج للفئات السياحية الرئيسية المستهدفة، وستسهم هذه النشاطات في تطوير أنشطة الفئات المعنية والتي تستهدف فئات مفقودة من السياح المعنيين بما يقدمه الأردن على صعيد السياحة الثقافية.

وزارة الشؤون البلدية:

إن تقوية العلاقة مع وزارة الشؤون البلدية ستمكن من تحقيق تطور حضري منسَق يضمن المحافظة على المواقع التراثية الحضرية وإدارة خطط الرقابة في المناطق التي تؤثر سلبا على المواقع الأثرية .

وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الثقافة:

يتحتم العمل مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الثقافة في مجال الأبحاث المتعلقة بالإرث الأثري، وكذلك في مجال تطوير المنهاج التعليمي في الأردن ورفع الوعي المجتمعي فيما يتعلق بالتراث الثقافي وأهميته وقيمته بالنسبة للأردن والمجتمع الدولي. ويشمل التعاون كذلك تطوير أنشطة وبرامج تعليمية في المواقع الأثرية والثقافية المرتبطة بالمناهج الوطنية.

وسيقوم الأكاديميون من جهتهم بتقديم البرامج المعنية بالمحافظة على الموارد الأثرية وإدارتها في المنهاج الوطني، وذلك لتدريب وتخريج أفراد ذوي خبرة في هذا المجال يلبون متطلبات القطاع.

وزارة المالية:

يجب إيجاد نموذج لغايات الأعمال التجارية والاقتصادية من أجل تطوير الموارد الأثرية والتراثية ، وتوفير حوافز لدائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار لتنيمة المنتج الثقافي بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص من المشاركة في إدارة الخدمات السياحية المساندة.

المجتمع المدني:

يوفر المجتمع المدني الدعم والخبرة لدائرة الآثار العامة في مهمة تعزيز إدارة الإرث الأثري في الأردن، كما سيقدم الدعم المالي والخبرة كلما أمكن ويرتقي بمستوى الوعي بأهمية هذا الإرث للاقتصاد وحياة المجتمع.

المنظمات غير الحكومية:

إن الشراكة مع هذه المنظمات ضرورية لتوفير الدعم في مجالات تطوير المنتج والمجتمع، وتسهيل التدريب وتوفير الدعم المالي والفني وتوعية المجتمعات المحلية.

القطاع الخاص:

تكون شراكة القطاع الخاص مع وزارة السياحة والآثار على شكل استثمارات في الخدمات السياحية المساندة للمواقع الأثرية والتراثية وتطويرها وترويجها وإدارتها، ملتزما بتعليمات وشروط دائرة الآثار العامة فيما يتعلق بالاستخدام المستدام لتلك المواقع، وسيعمل القطاع الخاص على تقديم هذه المواقع بطرق مبتكرة تمنح السائح تجارب تلامس حواسه المختلفة، وتشغيل المواقع بطريقة فعالة طبق معايير أفضل الممارسات الدولية، وفي حال رغبة القطاع الخاص الحصول على دراسات أو خدمات متعلقة بالمواقع الأثرية لغايات استثمارات سياحية، يتم تزويده بها من قبل دائرة الآثار العامة مقابل مردود مالي يتفق عليه.

فوائد الشراكات

إنّ القصد من شراكة القطاعين العام والخاص ليس الحصول على التمويل فقط، وإنما الوصول إلى تحقيق أفضل فائدة للمجتمع من استخدام الموارد المتوفرة. والأمران ضروريان لتوجيه رأس المال نحو تطوير المواقع الأثرية والتراثية وصيانتها والحفاظ عليها. إضافة إلى جذب الخبرات الإدارية والمالية . وبالتالي فإن هذا النوع من الشراكات يساعد على تعزيز أداء الموارد السياحية المملوكة للقطاع العام، والتي لا تعمل بالمستوى المطلوب ويحولها إلى موارد منتجة تعود بالنفع على الحكومة الأردنية والمجتمعات المتأثرة ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال السياحة. والإرث الأثري ليس مجالاً لهذه المنهجية الجديدة، فهناك العديد من الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص في عدة بلدان، وسيكون هذا التوجه جزءً من الحلول المستقبلية في الأردن ضمن الضوابط المحددة دون أدنى شكّ.

٤ التوجه المستقبلي

إنّ نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب دعماً شاملاً من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وستعمل هذه الجهات معا على ضمان تعديل التشريعات واستقطاب التمويل الكافي وتوفير الكفاءات والآليات والأجهزة والكوادر المؤهلة في دائرة الآثار العامة وغيرها من المؤسسات الحكومية وذلك بهدف حماية الموارد الأثرية ودراستها واستخدامها ضمن أفضل المعايير الدولية.

إن الطريق إلى الأمام يكتنفه الكثير من التحديات إلا أنه لا بد من سلوكه من أجل المحافظة على ثروة الأردن من الموارد الأثرية ومن أجل منح الأجيال فرصة للتمتع والتعلم وأيضا لدعم أهداف الأردن التنموية والإسهام في إنعاش الاقتصاد الوطني عبر السياحة. لذلك يتحتم على جميع الأطراف المعنية أن تلعب دورها في دعم وتنفيذ هذه الاستراتيجية بطريقة عملية.

وتتضمن خطوات العمل المستقبلية بشكل أساسي إعادة هيكلة هذا القطاع وكذلك تعديل التشريعات المؤثرة على الإرث الأثري إضافة إلى بناء القدرات حيث تدعو الحاجة لذلك. وفي الملحق رقم (١) هناك برامج عمل تفصيلية لكل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة والتي ترسم الطريق نحو تطبيق الاستراتيجية. ومن الضروري أن تحظى برامج العمل بالأولوية التي تستحقها وأن تُجرى مراجعة سنوية لها.

إن الاستراتيجية هي استراتيجية قطاع وتشمل الأنشطة التي يجب أن تقوم بها الجهات المعنية للارتقاء بالقطاع الأثري في الأردن إلى مستويات عالمية ودائرة الآثار العامة تحتل موقعاً رئيساً ورياديا وتتحمل الدور الرئيس في تنسيق نشاطات الجهات المعنية الأخرى.

ويبين الجدول أدناه خارطة الطريق للنشاطات الرئيسة واللازمة لتحقيق الاهداف المنشودة.

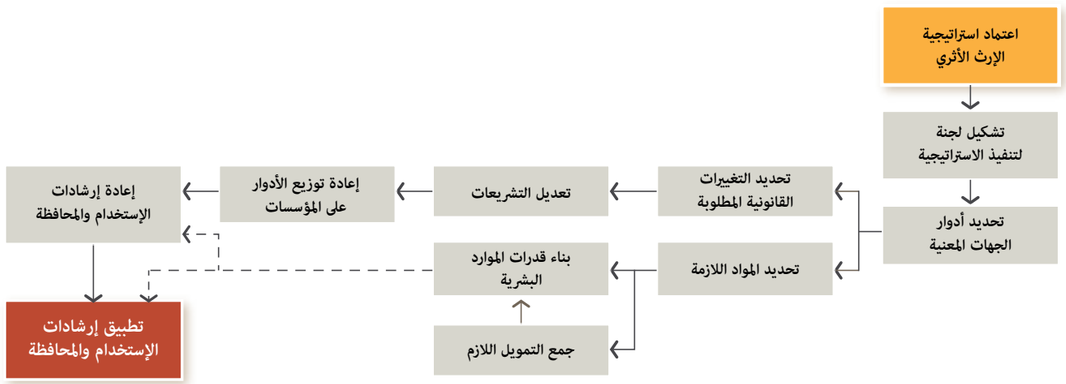

الدعم المطلوب

ليكتب النجاح لهذه الاستراتيجية، لا بد أن تدعم أرفع المستويات الحكومية التوصيات المقترحة فيها، وبدون ذلك الدعم فلن تحظى بأي نجاح. وعليه، يجب أن تنال الاستراتيجية نفسها مصادقة مجلس الوزراء قبل العمل بأي توصيات واردة فيها تستدعي هذه الاستراتيجية القيام بتعديلات تشريعية والعديد منها متطور ويتطلب من الحكومة قبول أساليب جديدة للتشغيل، وهذا يشمل السماح لمؤسساتها بالعمل باستقلالية أكبر ولكن ضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة. وعند موضوع الموارد البشرية ينبغي التنويه بأن مجال الحفاظ على الإرث الأثري هو حقل يستوجب تخصصات عالية ويتطلب كوادر بمؤهلات ومهارات محددة. لذا فإن دائرة الآثار بحاجة إلى المرونة في توظيف الموارد البشرية التي تحتاج اليها وعندما تستدعي حاجتها ذلك.

وأخيراً، لا يمكن تحقيق أي من التغيرات اللازمة لتحسين وضع الإرث الأثري والمحافظة عليه دون الدعم المالي المناسب. ولذلك فمن الضروري تأمين التزام وزارة المالية بزيادة موازنة دائرة الآثار العامة لكي تستطيع البدء بعملية بناء القدرات.

٥ ملحق: المصطلحات

يأتي تعريف المصطلحات التالية حسب استعمالها في المجلس العالمي للآثار والمواقع الأثرية البريطاني وفي المعايير البريطانية وتم استنباطها من قبل المجلس العالمي للآثار والمواقع الأثرية الاسترالي ومؤسسة جيتي للحفاظ على التراث.

التعديل: عمل يتم لبنية وطراز الموقع سواء كان إنشاءً أو قطعة فنية، والغرض من وراء ذلك تغيير أو تحسين شكله أو أدائه.

علم الآثار: الدراسة العلمية وتفسير الماضي بناءً على اكتشاف إثبات مادي أو الحصول عليه أو تفسيره.

الأثر: عَرّف قانون الآثار الأردني رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨ المادة (٢) البند "أ" على أن "الأثر" أي شيء منقول أو غير منقول أنشأه أو صنعه أو خطه أو نقشه أو بناه أو اكتشفه أو عدّله إنسان قبل سنة ١٧٥٠ ميلادية بما في ذلك المغاور والمنحوتات والمسكوكات والفخاريات والمخطوطات وسائر أنواع المصنوعات التي تدل على نشأة وتطور العلوم والفنون والصنائع والديانات والتقاليد الخاصة بالحضارات السابقة أو أي جزء أُضيف إلى ذلك الشيء أو أعيد بناؤه بعد ذلك التاريخ. والبند "ب" أي شيء منقول أو غير منقول مما هو منصوص عليه في البند "أ" من هذا التعريف يرجع تاريخه إلى ما بعد سنة ١٧٥٠ ميلادية ويعلن الوزير أنه "أثر" بقرار يتم نشره في الجريدة الرسمية. والبند "ج" البقايا البشرية والحيوانية والنباتية التي يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ستمائة ميلادية.

قطعة أثرية: شيء من صنع الإنسان وليس بالضرورة أن يكون منقولاً.

الإرث التاريخي والتراثي: هو ما ورث عن الماضي أو تم إنشاؤه حديثاً، ولكنه يعتبر ذا قيمة يستحق بسببها أن يورث للأجيال القادمة. ويمكن أن يكون ذلك شيئاً منقولاً أو غير منقول كالمباني والإنشاءات والمظاهر الطبيعية المعدلة، والقطع الأثرية الفنية، و أعمال الفن والأعمال الأدبية أو الأماكن التي حصلت فيها وقائع تاريخية على درجة من الأهمية. وكذلك البقايا البشرية أوالنباتية أو الحيوانية التي يعود تاريخها إلى ما قبل ستمائة سنة بعد الميلاد.

الحفاظ: هو إدارة التغيير مع ضمان بقاء البيئة الطبيعية والبيئة الثقافية والموارد والطاقة والقطع الأثرية وأي شيء ذي قيمة لفائدة الأجيال الحالية وأجيال المستقبل.

التاريخ: هو دراسة وتفسير الأحداث الماضية بناء على وثائق أصلية أو مصادر ثانوية أو تسجيل طبيعي أو عبر دراسة علم الآثار.

التدخل: أي ممارسة تترك تدخلا فيزيائياً على موقع أو بناء أو قطعة أثرية أو كائن.

الصيانة: هي عمل روتيني ضروري للمحافظة على بنية وطراز منشأة ما أو الأجزاء المتحركة لجهاز ما أو الساحات والحدائق أو أي قطعة فنية وإبقائها في وضع جيد.

المسوحات الأثرية: أعمال الاستكشاف والتوثيق العلمي للبقايا الأثرية الظاهرة على السطح.

البيئة الطبيعية: هي الجزء من البيئة الذي يكون طبيعياً كأن يكون برياً وبعيد عن المؤثرات البشرية. غير أن الطبيعة المجردة والبعيدة كل البعد عن مؤثرات الإنسان أصبحت نادرة الوجود في العالم.

الصون/ المحافظة: تعني البقاء وهي حالة وليست هدفاً وليست نشاطاً.

إعادة إعمار أو إعادة تجميع: تعني إعادة تجميع مبنى من خلال مادة جديدة أو مادة قد تم إنقاذها إلى الشكل الأصلي المعروف أو التصميم الأصلي.

إعادة البناء: هو إعادة إحياء ما أو إعادة تصميم إلى شكله الأصلي حسب وثائق أو/ وإثبات مادي.

الإصلاح: هو عمل يتناول بنية أو نسيج موقع ما، أو مبنى أو قطعة أثرية لمعالجة العيوب أو الضرر أو التلف بغرض إرجاعه إلى وضعه الجيد دون تغيير أو تجديد.

النسخ: هو عمل نسخة طبق الاصل.

الترميم: هو تغيير موقع ما، أو مبنى أو قطعة أثرية بغرض جعله يطابق التصميم الأصلي أو المظهر الخاص به في فترة زمنية سابقة.

إمكانية العكس: هو مفهوم القيام بعمل ما مع إمكانية القيام بعكسه في المستقبل.

التراث الثقافي غير الملموس: يشير إلى العديد من فنون التمثيل والعادات والمعتقدات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والتجمعات التي تحمل قيماً لشعب في مكان ما.

التطوير المستدام: هو التطوير الذي يلبي حاجات الحاضر دون المساس بحاجات الأجيال القادمة.

الاستخدام المستدام: هو الاستعمال لموقع ما بطريقة لا تنتقص من قيمته أو بنيته وطرازه أو جودة وضعه، ولا تعمل على تقصير حياته أو الاستفادة منه.

القيمة الإجمالية للمورد: هي القيمة بشكل شامل للمورد من حيث الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والكونية، وتأخذ بالاعتبار القيمة المباشرة وغير المباشرة. وبالنسبة للقيمة المباشرة فهي تأخذ بعين الاعتبار الاستعمال المباشر وغير المباشر والقيمة المستقبلية. أما بالنسبة للقيمة غير المباشرة فهي تأخذ بالاعتبار القيمة الحاضرة والاستعمال المستقبلي غير المكتشف بعد.

القيمة والأهمية: هي الأهمية الاجتماعية والثقافية والتاريخية والفنية والاقتصادية التي يشعر بها كل فرد نحو مكان ما. وحيث أن القيم جميعها مبنية على إحساس اجتماعي أو نفسي يختلف من شخص لأخر، هنالك صعوبة في تحديد قيمة الإرث التاريخي والتراثي بالنسبة لكل سائح لمكان ما. إن الفن يعتمد على ما يراه المشاهد ويبنى حول التجارب الغنية والمختلفة. وهكذا فتسويق مكان ما يواجه تحدي القبول والاستحسان لقيم قطاع السوق الذي يستفيد من التفاعل مع التراث.